

الأربعاء ٢٠١٠/٢/١٠ العدد: ٨٠٦

الاقتصاد

المزيد |

بطاقة التعريف

## ناد خليجي .. للتنمية

أكثر من ١٢٠ مفكراً ورجل أعمال يجتمعون سنويا للحوار «عكس التيار»



جانب من المشاركين الخليجين خلال اللقاء السنوي التاسع والشرين لمنتدى التنمية الخليجي، المنعقد في العاصمة البحرينية

اختار منتدى التنمية الخليجي في لقائه السنوي الحادي والثلاثين المجالس التشريعية في المنظومة الخليجية لتكون محور نقاشاته خلال اليومين المحددين للقاء السنوي الذي يعقد في مملكة البحرين على مدى يومين غداً ويبدأ في ١١ و١٢ فبراير. المنتدى الفكري يجمع في عضويته نخبة من أهل الفكر والقلم الخليجين من شتى مجالات المعرفة، والمهتمين في الشأن العام تحت مظلة التنمية «التحدي الأكبر والهاجس الأعظم». يحمل المنتدى هذا اللواء منذ العام ١٩٧٩ حيث تحقق له اللقاء الأول في العاصمة الإماراتية باحثاً عن الكفاءة في الأداء في المنطقة.

على مدى أكثر من ربع قرن عاش الخليج العربي سلسلة تحديات ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تمثلت في حروب وقعت في الخليج أثمرت تحولات جذرية في سياسة المنطقة مروراً بالأزمات الاقتصادية والتوترات والنزاعات الإقليمية والجانبية، التي تركت آثارها على أطراف العلاقات. إلا أن المحصلة كانت ثبات مجلس التعاون الخليجي كمنظومة راسخة ونموذج عربي أثبت أنه الأقدر على مواجهة الصعاب ووحدة الموقف والمسير والمسار.

الخصوصية الخليجية رغم شدة الصعاب، تمكنت من عبور سفينة الوحدة الخليجية إلى بر الأمان، ونجحت في أوقات الاستحقاق في إثبات رسوخ المنظومة عبر الاجتماعات الخليجية المتتالية «المنظمة على مستويات القمة» والمواقف الناجمة عنها والتي كان آخرها القمة الخليجية في الكويت، وعنوانها الأبرز المملكة السعودية التي كانت أمام فوهة تهديدات أمنية. كما أنه على الرغم من جمود المشاريع الخليجية المشتركة كالسوق المشتركة، والاتحاد الجمركي، واكتفاء بعضها بالشعارات، وإصابة آخرها أي الوحدة النقدية بانتكاسة، عقب تراجع دولتين من أصل ست عن الدخول في العملة الموحدة، إلا أن التماسك بين الدول الأعضاء خلال القمة لم يمنع من انطلاقة لجنة المشاريع الاقتصادية والإيمانية في القمة الأخيرة وبينها العملة وبمباركة من المنسحبين.

لعل هذا لا يعدو كونه مؤشراً على إمكانية توغل فكرة التنمية والانفتاح والقبول بالتغيير لدى الخليجين في عصر تتشابك فيه القوى العالمية، لدرجة أن انهيار حجر في الدومينو يعني أن السبحة لا يمكن وقف فرطها حتى انهيار الحجر الأخير، على الأقل كما أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، والتي حضرت بحكم آنتيتها في الاجتماع السنوي الأخير لمنتدى التنمية والمنعقد العام الفائت بعنوان الطفرة النفطية الثالثة.

لقد كان لافتاً قرع جرس الإنذار من قبل القيميين على منتدى التنمية، في وقت يبرز فيه النفط تحت ضغوط إنتاجية وتصديرية وظلبيّة شتى لدول تعيش على هبة أراضيها الحبلى بالذهب الأسود، الحجر الأساس في قيادة ميزانيتها وتطوير مشاريعها. ولعل الطريق الذي سلكته دبي الإمارة التي قررت الرضى بواقفها النفطي المتواضع عن طريق اطلاق العنان لمشاريع بنى تحتية خدمتية وسياحية خيالية فتح المجال لترسيخ قناعة جديدة بشأن التنمية الخليجية وضرورة التخلي التدريجي عن هبة النفط في بناء الدول على غرار التجربة القطرية والرؤية البحرينية، وفي الكويت خرجت الرؤية السامية بقرار التحول إلى مركز مالي وتجاري، مدعومة بخطة تنمية تم اطلاق سراحها التشريعي المبدئي مؤخراً، والخطة قد تكون شبه الوحيدة المرهونة بتوقيت محدد يلزمها الوفاء بمشاريعها الموزعة على القطاعات الحيوية كافة.

من الملاحظ أن محطات منتدى التنمية على مدى الثلاثين سنة الماضية استطاعت الإحاطة بمختلف الهواجس التي تقلق الكيان الخليجي الواحد كالمستقبل والشباب والإعلام والديمقراطية والتطرف والإصلاح والنفط والاقتصاد والسياسة والعلاقات الإقليمية والدولية، لكن نجاح المنتدى باستمراره طوال هذا الوقت يفتح العين أكثر على قضية التنمية واستدامتها أمام المؤمنين بها، الصامدين تحت وطأة الضغوطات والتحديات، متسلحين بلغة الحوار بعيداً عن الحسبة النمطية العربية ويعكس التيار السائد اسير الخطابات والورق، فما كان من باب عضوية المنتدى إلا أن يتوسع ليقوم عدده المنه والشرين مثقفاً ومفكراً وناشطاً خليجياً.. بينهم رجال أعمال لم تمنعهم صفقات المال والثروة من الاهتمام بصفحة أكثر استدامة تعنى بالإنتاج الفكري والاستثمار في العنصر البشري، فجاء اختيارهم وانتماءهم طوعاً إرادياً.

يرفض المنتدى أي دعم مادي على حساب أهدافه، ما يجعله محافظاً على طابعه الاستقلالي الداعم لنظرية التحرير من كل ما هو مقولب ومنقول، إلا أنه يستحق لإنتاجه الفكري المترجم على شكل كتب ودراسات أن يخرج من سوقه الأكاديمي إلى السوق الأكبر.

ويبدو أن المنتدى متيقن من هذه الفكرة، بدليل أنه أخرج نفسه من مجرد نادٍ للنخبة، بفتحه المجال أمام الشباب للمشاركة في لقاءاته السنوية واندماجه في أجواء التنمية.. في الطريق نحو العضوية.  
تاريخ النشر: ٢٠١٠-٢-١٠

### مطرفة التشريع في الميزان

يستعد منتدى التنمية الخليجي في لقائه السنوي الحادي والثلاثين المنعقد في البحرين المقرر غداً وبعد غد الخميس والجمعة ١١ و١٢ فبراير ٢٠١٠، لطرح موضوع «المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي»، من خلال خمس أوراق عمل تستعرض تجارب المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون، وتنتقل من سؤال محوري: «هل جاءت التجارب البرلمانية محفزة أم معيقة للتنمية في كل دولة؟».

ويتنطق اللقاء إلى ثلاثة محاور:

- ١ - استعراض شامل مقارن بين دول الخليج، وذلك من خلال ورقة يعدها أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود الدكتور عبدالكريم الدخيل.
- ٢ - تجارب محددة وذلك من خلال ثلاث أوراق:

- تجربة المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات أعدها الدكتور عبدالرحيم شاهين عضو المجلس الاتحادي.
- نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت، يعدها أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور غانم النجار.
- تجربة البحرين يعدها الدكتور عبدالعزيز أبل.

- ٣ - المرأة والمشاركة السياسية، وذلك من خلال ورقة تعدها الدكتورة مريم حسن تتناول المشاركة السياسية للمرأة في الكويت.

### أوراق عمل

تنشر «أوان» ملخصاً لدراستين سيتم استعراضهما غداً خلال المنتدى أعدهما كل من أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. غانم النجار، وتجربة المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات للدكتور عبدالرحيم شاهين عضو المجلس الاتحادي. كما ستتابع «أوان» فعاليات المنتدى على مدى يومين.

التجربة الديمقراطية وعصا التجار السحرية

على الرغم من استمرار حلقة السجال السياسي الداخلي بالدوران بين مجلس الأمة والحكومة متمثلة بسيناريوهات تتعدد مشاهد الحبكة فيها بين جلسات حامية وأسئلة هجومية ومشادات كلامية منكهة بلهجة فكاهاية، ظاهرها التهريج وباطنها التجريح، وصولاً إلى استجابات متتالية لم تستثن رئيس الوزراء شخصياً، ولو بجلسة سرية، إلا أن المشهد السياسي والديمقراطي في الكويت، يقفز باتجاه كسر الجمود وفض الاحتقان وتعزيز الديمقراطية.

تتوافق هذه الرؤية مع نظرة أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. غانم النجار عضو منتدى التنمية الخليجي والمشارك في لقائه الثلاثين المقبل حول مجالس التشريع في المنظومة الخليجية في ورقة بعنوان «نشأة وتطور الديمقراطية الكويتية».

نموذج غير قابل للتصدير

النجار يتمسك بصفة عدم التوازن كسمة للمجتمع الكويتي تطبع النظام السياسي والاقتصاد الربيعي، على اعتبار أن الحكومة جهاز غير متماسك رغم قوتها المؤسسية من جهة، وبضغط قوى سياسية عليها من جهة أخرى. تحليل النجار يصل في نهاية المطاف إلى أنه، وعلى الرغم من مرجعية الدستور في تحديد هوية النظام السياسي، إلا أن الحكومة لا تتوقف عن محاولة الاستئثار بالسلطة بصفتها المسيطر على موازين القوى داخل المجتمع.

لكن بحسب النجار، ذلك لا يمنع من وجود تطور سياسي حقيقي يدفع باتجاه الانفتاح، وأن المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار ساهمت في تقليص الانفراد الحكومي في السلطة.

لا يقتصر تبرير النجار بشأن التحديات السياسية بتسجيله ملاحظات على الخلل في موازين القوى السياسية، بل ويهدد سسلة مؤشرات أخرى تتعدى الداخل باتجاه الجوار الإقليمي المعادي والضاعط، خاصة أن نموذج الديمقراطية الكويتية وتطوره يصعب تصديره.

الانقلاب النفطي

السيطرة الحكومية في ظل وجود برلمان غير حزبي، وضيق القاعدة الانتخابية بعيداً عن شريحة معينة من الشباب، وكيفية تشكيل الحكومة وعوامل أخرى، يجعل النجار يطلق في دراسته صفارة إنذار تقول «الديمقراطية الكويتية في أزمة حادة»، ولا يكفي النجار بالبحث عن مؤشرات حديثة لدعم وجهة نظره، فالأمر مصدره تراكم تاريخي وعوامل ومسببات أبرزها اختفاء الحياة البرلمانية عن الكويت لمدة ١٤ عاماً كدليل واضح على عمق ما يسميه «بالأزمة».

خلال استعراض التطور السياسي في الكويت يبقى دخول النفط في بداية الخمسينيات الانقلاب الأبرز على ساحة المتغيرات، فعلى الرغم من دخول طبقة التجار على الخط، ودورها في التنمية من جهة، وفي دعم المجالس التشريعية من جهة، وفتح الباب أمامها للمنافسات الضخمة. والتي عرف قسم منها بالمجموعة الإصلاحية، إلا أن بقاء الثروة النفطية في يد الحاكم حرر تمويل الميزانية من التجار. كل ذلك لم يمنع، وفق النجار، من استمرار النهج الديمقراطي

وتعزيزه، وصولاً إلى صدور الدستور عقب الاستقلال عن بريطانيا، ما وصفه النجار بالنقلة النوعية في مأسسة نظام الحكم.

هذه النقطة كانت مدعومة بعوامل خارجية تجلت في مشكلة ضم الكويت إلى العراق في حقبة عبدالكريم قاسم، وتأثر الكويت في موجة القومية العربية وقياداتها الكويتيين أمثال أحمد الخطيب وجاسم القطامي، في حين كان الداخل الكويتي يعيش حالة من التعتُّر، وعدم الاستقرار والنضج لمفهوم المجالس المنتخبة.

دولة المؤسسات

بدأت ملامح المأسسة تتبلور ما بعد الاستقلال، وإعلان الرغبة في تبني الحكم البرلماني، وبعد مخاض عسير لولادة المجلس التأسيسي في أجواء عدم التلاقي بين الحكومة والقوى السياسية والتجار. وكان الهدف مناقشة وإقرار الدستور، معلناً حقبة جديدة تمثلت في ولادة الأزمات الدستورية والسياسية.

بقي المجتمع الكويتي مقسماً إلى فئات حكومية وتجار إصلاحيين وقوميين عرب وفئة قليلة من الشباب «الماركسي»، بالإضافة إلى جبهة برلمانيين معارضين، لم تستطع تشكيل كتلة سياسية متجانسة، لأنها لم تندسج على أسس سياسية سليمة.

الحل والربط

وبقيت علاقات الشد والجذب بين تلك الفئات يأخذ مداها وينعكس عقب انتخابات المجالس التشريعية، وبدأت ظاهرة حل المجالس بالظهور وتجميد مواد دستورية، في ظل تراجع الثقة الشعبية في النظام، وانشغال الفئات الكويتية بجمع المال ودخول سوق الأسهم، فيما عرف حينها باللوثة المالية.

كل ذلك لم يكن معزولاً عن المتغيرات في المنطقة كالثورة الإيرانية، وزيارة الرئيس السادات إلى تل أبيب، والغزو الإسرائيلي لبيروت، والحرب العراقية الإيرانية.

موجة السلف وغيرهم

إلا أن التحول الداخلي الأبرز، كان في بروز المجموعات الإسلامية في الداخل الكويتي التي تغلغت في شريان المجتمع الاجتماعي والطلابي والاقتصادي بفتناته السني والشيوعي، ما عزز الشرخ الطائفي الداخلي وعزز الصدام السياسي.

استطاعت الحركة المعارضة للحكومة تقوية نفسها منذ السبعينيات حتى وصلت إلى قوة منظمة في أواخر الثمانينات تمثلت في الحركة الدستورية التي أخذت على عاتقها المطالبة بعودة العمل بالدستور محركاً قاعدة شعبية، إلا أن الغليان الداخلي كان بانتظار حدوث بركان إثر توغل القوات العراقية إلى الكويت والدخول في أتون الغزو.

محصلة مرنة

محصلة التجربة التشريعية بين جانب مضيء وآخر محبط، تخلله خمسة حلول للمجالس التشريعية في ٧٦ و ٨٦ و ٩٩ بالإضافة إلى حلين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، وعام على قضايا التشريع في الحقبة الأخيرة، قضية الدوائر الانتخابية، وحقوق المرأة، وكسر احتكار الصحف. وتوقف النجار في الحقبة الأخيرة عند تغيير جذري حقيقي في النظام تمثل في فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، ملخصاً بذلك إنجازات المسيرة الديمقراطية ومدى المرونة وقابلية التغيير.